

مكتبة البنين
قسم الدوريات



غير مصحح بأعارة من المكتبة

جولية كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

العدد الخامس
١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

من قضايا القرآن واللغة

التغيرات الصوتية في الوقت في اللفظة والقراءة

الدكتور

إسماعيل أحمد الطحان

الأستاذ المساعد بقسم التفسير والحديث

إن الحديث حول موضوع (الوقف) حديث قديم أفاض فيه علماء اللغة ، وعلماء القراءات ، وأولى كل فريق منهم فضل اهتمامه للجانب الذي يهيمه ، وقد التقى اهتمام الفريقين في الحديث عن أوجهه ، وكيفية أدائه ، وقد تناولوها بمنهجهم الذي يعتمد على رموز اللغة لاعلى أصواتها ؛ فجاء تفسيرهم لكثير من قضاياها مبنياً على فروض ياباها واقع اللغة ولا يقرها علم الأصوات . وليس الأمر مقصوراً على دراسة الوقف فحسب ، بل ترك هذا المنهج بصماته على كثير من قضايا التصريف ؛ مما حدا بكثير من اللغويين الصوتيين أن ينادوا بإعادة النظر في قضايا الصرف العربي . وهناك محاولات رائدة في هذا الميدان زاحمت كتب الأقدمين وناقشت أفكارهم ومناهجهم ، وأثبتت - بما لا يدع مجالاً للشك - صواب المنهج الصوتي في حل كثير من مشكلات الصرف .

غير أن موضوع (الوقف) لم ينل منهم العناية الكافية في دراسة مستقلة متكاملة تستوعب كل وجوهه ، وطرق أدائه ؛ الأمر الذي حملني على أن أفرد له هذه الدراسة أتناول فيها (التغيرات الصوتية) في طرق أدائه ، محاولاً تفسير هذه التغيرات بمنهج الدراسات اللغوية الحديثة .

ومن ثم فقد يفرض علينا هذا المنهج أن نستخدم بعض مصطلحات الصوتيين ؛ لتكون أداة طيعة في تقرير حقائق هذا المنهج ، وأن نتعامل في رصد هذه التغيرات مع اللغة المنطوقة ، لا المكتوبة ، أو بعبارة أخرى مع الأصوات لا مع الرموز ؛ ذلك لأن المنهج الصوتي يتحدد فيه لكل رمز قيمته الصوتية ، ومهمته الوظيفية .

وعلى هذا الأساس الصوتي تكون الصوائت (الحركات) نوعين : حركات قصيرة وهي الفتحة ، والكسرة ، والضمة وحركات طويلة وهي الألف ، والياء ، والواو .
- ويكون التنوين من الصوائت (الحروف) نونا ساكنة .
- وتكون (الواو والياء) غير المدتين من الصوائت المعتلة .
- ولا يتم تبادل بين رمزين (حرفين) إلا لعلاقة صوتية تسمح بذلك .
- ولا يتم إدغام إلا لصوتين متماثلين .

وقد يكون من مقتضيات البحث أن نلم ابتداء بتعريف الوقف وأنواعه ، ومذاهب القراء فيه ، قبل أن نعالج طرق أدائه وما يصحبها من تغيرات ، حتى تتكامل للموضوع وحدته ، ويرتبط آخره بأوله . .

تعريف الوقف :

إذا كانت مادة (وقف) تشير بمدلولها اللغوي إلى الكف عن الفعل والقول ؛ فإنها تعني في اصطلاح القراء : قطع الصوت آخر الكلمة زماناً ما يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة .

وكان يشركه في هذا المدلول عند الأقدمين اصطلاحان آخران هما : السكت ، والقطع ،

أما المتأخرون فقد فرقوا بينها ؛ فجعلوا السكت دون الوقف زمنا ، ولا تنفس معه ، وجعلوا القطع للانتهاء من القراءة ، والانتقال منها إلى حالة أخرى. (١)

مذاهب القراء فيه :

واختلف القراء في الأخذ به ما بين مضطرٍ إليه ، ومتعمدٍ له فكان حمزة الزيات (ت ١٥٦ هـ) يقف مضطرا عند انقطاع نفسه ، ولا يتعمد وقفا معينا .

وكان ابن كثير (ت ١٢٠ هـ) يتعمده في أواسط الآي عند ثلاث : عند قوله تعالى (وما يعلم تأويله إلا الله) ٣/٧ ، وعند قوله تعالى (وما يشعركم) ٦/١٠٩ ، وعند قوله تعالى (إنما يعلمه بشر) ١٦/١٠٣ ، وفي سوى ذلك قيل كان يراعى الوقف على رءوس الآيات ، وقيل كان يقف مع نفسه حيث ينقطع .

وكان منهم من يستحب الوقف في أواسط الآي بمراعاة المعنى وقفا وابتداء كالإمام نافع (ت ١٦٩ هـ) ، وابن عامر (ت ١١٨ هـ) أو حيث يتم الكلام كعاصم (ت ١٢٧ هـ) والكسائي (ت ١٨٩ هـ) .

أما أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ) فكان يستحب الوقف فقط على رءوس الآيات مطلقا .

واستحسن بعض المتأخرين مذهب أبي عمرو في الوقف على رءوس الآيات ؛ لأنه أكثر اتباعا لهدى النبي صلى الله عليه وسلم وسنته ؛ لما رواه أبو داود وغيره عن أم سلمة رضي الله عنها - من أن النبي صلى الله عليه وسلم - كان إذا قرأ قطع قراءته آية ، آية يقول : (بسم الله الرحمن الرحيم) ثم يقف ، (الحمد لله رب العالمين) ثم يقف ، (الرحمن الرحيم) ثم يقف . وقالوا هذا أصل معتمد في الوقف على رءوس الآيات ، ولا يمنع منه تعلق ما قبل

(١) انظر النشر في القراءات العشر : لابن الجزري ٢٣٨/١ .

الوقف بما بعده في المعنى .

ورأى آخرون أن هذا الاستحسان ليس على إطلاقه ؛ فإن ارتباط المعنى قد يكون أشد اقتضاء لوصل الكلام دون الوقف على رءوس الآيات كما في قوله تعالى : (فويل للمصلين . الذين هم عن صلاتهم ساهون) ٤ ، ٥ / ١٠٧ .

ومن ثم اشترط ابن الجزرى (ت ٨٣٣ هـ) لهذا الوقف ارتضاء الابتداء بما بعده ، وعدم الإخلال بفهم المعنى .^(٢)

وقد يبدو مذهب حمزة أكثر المذاهب تساهلا في مراعاة المعنى ؛ ولا أحسبه كذلك ، وهو إمام أهل الكوفة في عصره وقد اشتهر عنه أنه لم يقرأ حرفا إلا بأثر . ولا أظنه يرتضى الإخلال بالنص القرآني . وإنما يحمل الرواية عنه أن قراءته كانت على التحقيق ، والمد الطويل ؛ مما سبب ضيق نفسه وحال بينه وبين بلوغ الوقف المعترف في الاختيار ، فغلب عليه وقف الاضطراب ، واشتهرت الرواية عنه بذلك .

والوقف عند الاضطراب لا بأس به أيا كان موضعه من القبح ، ولكن على الواقف - كما قال الكواشي - أن يتبدىء من أول الكلام حتى ينتهي إلى وقف مرضى^(٣) .

أنواع الوقف :

جرى تقسيم القراء لأنواع الوقف بحسب التعلق بين جزأى القول ، وتفاوتت نظرتهم في ذلك دقة واستقصاء ، فبلغ به بعضهم ثمانية أنواع هي :

تام ، وشبيه به ، ناقص ، وشبيه به ، حسن ، وشبيه به ، قبيح ، وشبيه به .

ومال ابن الأنبارى إلى اختصار هذه الأنواع في ثلاثة هي : التام ، والحسن ، والقبيح .

(٢) النشر ١ / ٢٢٤ - ٢٣٨ .

(٣) راجع : منار الهدى في الوقف والابتداء للاشموني / ٦ .

أما ابن الجزرى فنوعه أربعة أنواع هي : التام ، والكافي ، والحسن ، والقبیح .
- فالتام : ما ليس بين جزأى القول تعلق لفظي ، ولا معنوي وأكثر ما يكون في رءوس
الآيات ، وانقضاء القصص نحو الوقف على (بسم الله الرحمن الرحيم) والابتداء (الحمد
لله رب العالمين) .

- والكافي : ما بين جزأيه تعلق معنوي ، وهو كالتام في جواز الوقف عليه ، والابتداء بما بعده
كالوقف على قوله تعالى (وما رزقناهم ينفقون) ٢/٣ والابتداء (والذين يؤمنون بما أنزل
إليك ..) ٢/٤ ، فما بعده مستغن عما قبله لفظا وإن اتصل معنى .

- والحسن : ما بين جزأيه تعلق لفظي ، وهو حسن في نفسه مفيد ، يجوز الوقف ، دون
الابتداء بما بعده للتعلق اللفظي كالوقف على قوله تعالى : (الحمد لله) ٢/٢ فهو وإن حسن
وقفا ، فلا يحسن الابتداء بما بعده (رب العالمين) ٢/٢ لتعلقه لفظا .

- والقبیح : ما بين جزأيه تعلق يحول الوقف دون تمام المعنى أو يؤدي إلى فساد كالوقف على نحو
قوله تعالى (صراط الذين) والابتداء (أنعمت عليهم) ٢/٧ أو كالوقف على نحو قوله
تعالى : (ولا تقربوا الصلاة) ٤/٤٣ ، والابتداء (وأنتم سكارى) ٤/٤٣^(٤) .

وقف المراقبة :

وقد يعرض في الكلام مقطعان يتضادان وقفا بمعنى إن وقف على أحدهما امتنع الوقف على
الأخر رعاية للمعنى وهو ما يعرف في اصطلاح القراءة (بوقف المراقبة) وذلك كما قوله تعالى
(ذلك الكتاب لا ريب / فيه / هدى للمتقين) ٢/٢ فمن وقف على (لا ريب) لا يجوز له
الوقف على (فيه) ، ومن وقف على (فيه) لا يجوز له أن يقف على (لا ريب)^(٥) . وهو
مطرد في كل كلم محصور بين وقفين ، لا يستقل بمعنى ، ولا يستقيم إلا اذا اتصل بما قبله ،
أو بما بعده ، على خيار من القارئ فيما يأخذ به من مذاهب القراءة ، وأهل التأويل .

(٤) راجع النشر ١/٢٢٥ - ٢٣٠ ، والاتقان : للسيوطي ١/٢٣٨ .

(٥) انظر النشر ١/٢٣٧ .

وغاية الوقف القرآني أن يكون في خدمة النص القرآني يدفع عنه التوهم المفسد للمعنى كما في قوله تعالى (وما هم بمؤمنين / يخادعون الله) ٨، ٩/٢ ، فقد يوهم تداخل النظم أن جملة (يخادعون الله) داخلة في حيز النفي ، فينتفى الخداع عنهم ويتقرر الإيمان لهم خالصا عن الخداع ، كما تقول : ما هو بمؤمن مخادع ، والقصد في الآية إثبات الخداع بعد نفي الإيمان لذلك لزم الوقف على (بمؤمنين) .

- وقد يكون الوقف للفصل بين متباين المعاني كما في قوله تعالى : (وقالوا اتخذ الله ولدا / سبحانه بل له ما في السموات والأرض) ١١٦/٢ ، يفصل الوقف على (ولد) بين قول اليهود والنصارى : اتخذ الله ولدا ، وبين قول الحق : (سبحانه) تنزيها له عما نسبوه إليه .

- وقد يكون تغير موضع الوقف سببا في تكثير المعاني كما في قوله تعالى : (يأياها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين) ٦٤/٨ فعند الوقف على (حسبك الله) يكون المعنى يكفيك الله ، ويكفى من اتبعك من المؤمنين ، ويجوز أن ينتقل الوقف إلى آخر الآية فيستجد معنى آخر وهو : كفاك الله ، وكفاك أتباعك من المؤمنين^(٦) .

- وقد يعين الوقف على توجيه القراءات المختلفة كما في قوله تعالى : (وأتموا الحج والعمرة لله) ١٩٦/٢ .

= قرأ الجمهور (والعمرة) بالنصب عطفًا على الحج ، وتلك القراءة تدل على وجوبها ، وهو مذهب علي ، وابن عمر ، وابن عباس ، والحسن ، وغيرهم ، وهذا يقتضي الوقف على (لله) لتتام المعنى المراد .

= وقرأ الأصمعي عن نافع ، والقزاز عن أبي عمرو ، والكسائي عن أبي جعفر (والعمرة) بالرفع ، وتلك القراءة تدل على أن العمرة سنة وتطوع ، وهو مذهب ابن مسعود ، وبه أخذ أبو حنيفة ، ومالك . وتقتضي هذه القراءة أن يكون الوقف على (الحج) ؛ لأن ما بعده استئناف من مبتدأ وخبر^(٧) .

(٦) انظر الكشاف ١٦٧/٢ . منار الهدى / ١٠٠ .

(٧) انظر زاد المسير ١/٢٠٤ ، إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر بن الأنباري ١/٢٥ تحقيق د . محيي الدين رمضان . وراجع بحثنا (الوقف في خدمة النص القرآني) .

أوجه الوقف :

وتعني عند القراء ما يوقف به ، قال ابن الجزري : وللوقف في كلام العرب أوجه متعددة ، والمستعمل منها عند أئمة القراء تسعة هي : السكون ، والروم ، والإشمام ، والإبدال ، والنقل ، والإدغام ، والحذف ، والإثبات ، والإلحاق .

- ١ - السكون : هو الأصل في الوقف على الكلم المحركة وصلا .
- ٢ - الروم : هو النطق ببعض الحركة إذا كانت ضمة أو كسرة .
- ٣ - الإشمام : هو الإشارة إلى الحركة إذا كانت ضمة من غير تصويت .
- ٤ - الإبدال : هو الوقف بالألف بدل التنوين في الاسم المنصوب المنون ، وبالهاء بدل التاء في المفرد المؤنث ، وبحرف مد بدلاً من همزة .

- ٥ - النقل : هو نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الحرف الذي قبله بشروطه .
- ٦ - الإدغام : وهو بين الحرف المبدل من الهمزة (واو أو ياء) وبين الحرف السابق عليها من مثلها .

- ٧ - الحذف : وهو في (ياءات) الزوائد عند من يثبتها وصلا ، ويحذفها وقفا .
- ٨ - الإثبات : وهو في (الياءات) المحذوفة وصلا عند من يثبتها وقفا .
- ٩ - الإلحاق : وهو إلحاق (هاء السكت) لبعض أواخر الكلم ، كأدوات الاستفهام وغيرها .

هذا مجمل ما استعمله القراء في الوقف القرآني من وجوه^(٨) . ولنا في هذه الوجوه نظر ، ثم

تفصيل .

أما النظر في هذه الوجوه فيرى تداخلا بين صور الوقف الصوتية ، وما يحدث من تغيرات لأواخر الكلم الموقوف عليه ؛ فوجه الإشمام - مثلا - لا يخرج عن كونه وقفا بالسكون مع الإشارة إلى الحركة المحذوفة ، وبعض صور الإبدال كالتي بين التاء والهاء فلا تخرج أيضا عن

(٨) انظر النشر ٢/١٢٠ ، وقارن بالإتقان ١/٢٤٨ .

كونه وقفاً بالسكون على الهاء ، وكوجه النقل فهو وقف بالسكون أيضا مع التصرف في حركة الحرف الموقوف عليه بالنقل إلى ما قبله ، وهكذا بقية الوجوه سوى الوقف بالروم ، وبالألف بدل التنوين ، وبالماء بدل الهمزة .

وعلى هذه النظرة لا يكون للوقف سوى ثلاثة وجوه صوتية هي :

١ - الوقف ببعض حركة قصير (الروم) .

٢ - الوقف بالسكون .

٣ - الوقف بحركة طويلة .

ولكل وجه من هذه الوجوه مواضع من الكلم ، وتوابع من متغيرات .

أولا : الوقف ببعض حركة قصيرة :

وهو المعروف في اصطلاح القراء (بالروم) ، مأخوذ من رام الشيء وقصده ؛ فكأن القارئ يروم الحركة ولا يتمها ، قاله ابن يعيش^(٩) .

ومواضعه أواخر الكلم المتحرك بحركة قصيرة أصلية ضمة أو كسرة ، دون الفتحة ؛ لأن الفتحة - كما قال القراء - حركة خفيفة إذا خرج بعضها خرج سائرها فلا تقبل التبعض^(١٠) .

وللصوتين تعليل آخر ربما كان أدلّ على استثناء الفتحة من عناصر (الروم) ذلك أن الفتحة صوت يهبط اللسان حال النطق به إلى أقصى ما يمكن إليه في الفم ، بحيث يستوى في قاع الفم مع انحراف قليل في أقصى اللسان نحو أقصى الحنك ، والشفتان مع هذه الحركة في وضع محايد ، لذلك كانت حركة متسعة حيث إن الفراغ بين اللسان والحنك أوسع ما يمكن في هذا الموضع ، مما يخفف معه الصوت لانطلاق الهواء دون احتكاك بأي عضو من أعضاء

(٩) شرح المفصل : ٦٧/٩ .

(١٠) الإتيان ١/٢٤٩ .

النطق ، ومن ثم فلا يضعف الضعيف ؛ إذ أن الروم - كما قال صاحب التيسير : - هو تضعيفك الصوت بالحركة حتى يذهب بذلك معظم صوتها .

هذا على حين أن الكسرة والضمة من أصوات اللين الضيقة لأن اللسان مع كل منهما يبلغ في صعوده نحو الحنك أقصى ما يمكن للنطق بهما ، فيضيق مجرى الهواء مما ينشأ عنه ضوضاء تجعلها أكثر وضوحاً في السمع من الفتحة ، ومن ثم يمكن تضعيف الصوت بهما بتقليل كمية الهواء المندفَع من الرئتين بضغط الحجاب الحاجز عليهما^(١١) .

وكيفية الروم أن يقف القارئ أميل إلى السكون مع الإتيان ببعض الحركة القصيرة ضمة كانت أم كسرة ، وذلك البعض المثبت أقل مما ذهب منها ، فيسمع للحركة صوت خفي يدركه الأعمى بحاسة سمعه ، أو أن يسمعه القريب المصغى ، دون البعيد . والقصد منه تبين حركة الإعراب أو البناء كيف كانت في الوصل^(١٢) .

والروم يباين الاختلاس حيث يجوز الاختلاس مع الحركات الثلاث وعند الوقف والوصل ، والباقي من الحركة المختلطة أكثر من الذاهب منها ، وقدره بعض القراء بثلاثي الحركة في الاختلاس ، وبثلاثي في الروم ، ولا يضبط كل ذلك إلا المشافهة .

وشرط الحركة أن تكون أصلية للحرف الموقوف عليه ، فلا روم عند الوقف بالهاء بدل تاء التأنيث في مثل قوله تعالى : (أن تكون أمة هي أربي من أمة) ١٦/٩٢ ؛ لأن الهاء بدل من حرف الإعراب - على حد تعبير القراء - وقد ذهب حرف الإعراب مع حركته . ولنا تعليق على هذا الإبدال المتوهم سيأتى في موضعه .

ولا روم كذلك مع حركة عارضة كحركة الصلة في ميم الجمع على قراءة الصلة في مثل قوله

(١١) راجع : علم اللغة - قسم الأصوات : د . كمال بشر / ١٧٧ - ٢٠٠ ، اللغة : لفندريس / ٥٢ .
(١٢) راجع : الكشف عن وجوه القراءات السبع : لمكى بن أبى طالب القيسي ١٢٥/١ تحقيق د . محيي الدين رمضان .

تعالى : (أنعمت عليهم) ١/٧ ، وهي قراءة ابن كثير وأبي جعفر^(١٣).

ولا روم مع حركة التخلص من التقاء ساكنين في مثل قوله تعالى : (قم الليل) ٧٣/٢ عند الوقف على (قم) ، ولا على حركة الساكن أصلا عند إلحاق التنوين به عوضا عن محذوف في مثل قوله تعالى (يقول الإنسان يومئذ أين المفر) ٧٥/١٠ عند الوقف على (يومئذ) فالأصل في (الذال) السكون ، لأنك تقول : جئتك يوم إذ كان كذا ، فلما حذفت ما بعدها جعل التنوين عوضا عنه ، فقلت : جئتك يومئذ يا هذا ، والتنوين نون ساكنة والذال ساكنة ، فتحررت بالكسر تخلصا من التقاء ساكنين ، فلما وقفت عليها رجعت إلى السكون الذي كان لها من قبل ، فلاحظ لها في الحركة حتى ترام^(١٤).

واختلف القراء في حركة هاء الضمير في مثل (يعلمه ، وأمره ، وليرضوه ، وبه ، وربيه ، وفيه ، وإليه) فبعضهم أجاز الروم مطلقا ، وبعضهم منعه مطلقا ، واختار ابن الجزرى جواز الروم فيما إذا كان قبل الضمير فتحة ، أو ألف ، أو ساكن صحيح مثل (لن تحلفه ، واجتبه ، ومنه ، وعنه) ومنعه فيما سوى ذلك كأن يسبق الضمير المضموم بضمه ، أو واو ، والضمير المكسور بكسرة أو ياء ، حيث اعتبر أن حركة ما قبل الضمير هي حركة الضمير فاستغنى بها عن الروم^(١٥).

وأشهر من عرف بالروم من القراء أبو عمرو بن العلاء ، وتابعه الكوفيون ، ولم يأت عن الباقيين فيه شيء ، واستحبه أهل الأداء في قراءتهم أيضا^(١٦).

ثانيا : الوقف بالسكون :

قال النحاة والقراء إن السكون هو الأصل في الوقف ، لأن الواقف يترك حركة الموقوف عليه

(١٣) راجع : تحف فضلاء البشر للبنا الدمياطي / ١٠١ .

(١٤) انظر : الكشف / ١٢٦/١ وانظر في كتاب الاقناع لابن الباذش رأيا آخر / ٥٢٩ .

(١٥) انظر النشر / ٢ / ١٢٤ .

(١٦) انظر الإيقان / ١ / ٢٤٩ .

فيسكن ، ويتحصل به للقارئ من الراحة ما ينشده ، إذ أن السكون من الناحية الصوتية خال من التحقيق الصوتي ، أي ليس له أثر مادي من ناحية النطق الفعلي . ولعل انعدام هذا الأثر المادي قد أوحى إلى أهل اللغة أن يجعلوا علامته دائرة هكذا (٥) وهي شبيهة بالصفير الذي ليست له قيمة عددية إيجابية ، وقد لحظ بعض الصوتيين ذلك فعد السكون العلامة الصفيرية للحركات^(١٧) .

وعلى الرغم من هذا التكييف الصوتي للسكون فإن من الناحية من عده ضمن حركات الإعراب إذ أنه من الناحية الوظيفية دليل إعرابي في المضارع الصحيح المجزوم ، وإمكانية من إمكانيات البناء في اللغة العربية فمنها ما هو مبني على الحركة ، ومنها ما هو مبني على السكون^(١٨) .

ومواضعه في الوقف أو آخر الكلم المتحرك بحركة قصيرة مع التنوين أو عدمه ، سوى المنون المنصوب ، وما شابهه أداء كالمقصور المنون ، وليس بعسير إدراك مواضعه في مثل قوله تعالى (فلما قضى زيد) ٣٣/٣٧ ، (أو أراد بكم رحمة) ٣٣/١٧ ، (من ولي ولا شفيع) ٣٢/٤ ، (استوى على العرش) ٣٢/٤ ، (وعيسى بن مريم) ٣٣/٧ ، (وما هي بعورة) ٣٣/١٣ ، (نؤتها أجزها مرتين) ٣٣/٣١ ، (لرجل من قلابين) ٣٣/٤ ، (إنهم منتظرون) ٣٢/٣٠ . (هدى لبني إسرائيل) ٣٢/٢٣ ، (ومن نوح وإبراهيم) ٣٣/٧ ، (أم يقولون افتراه) ٣٢/٢ ، (ومنهم من ينتظر) ٣٣/٢٣ ، (كأحد من النساء) ٣٣/٣٢ ، (ويتوب الله على المؤمنين والمؤمنات) ٣٣/٧٣ ، (ومن يعص) ٣٣/٣٦ ، (الذين خلوا من قبل) ٣٣/٣٨ ، (وتووى إليك من تشاء) ٣٣/٥١ ، (ولا يجزن ويرضين) ٣٣/٥١ ، (وقدر في السرد) ٣٤/١١ ، (ورواحها شهر) ٣٤/١٢ ، (وأسلنا له عين القطر) ٣٤/١٢ ، (وما يستوى البحرين) ٣٥/١٢) آمنت

(١٧) راجع : دراسات في علم اللغة د . كمال بشر القسم الأول / ٢٣٣ ، وانظر شرح التصريح للأزهري ٢٤٣/٢ ، ٢٤٤ .

(١٨) انظر : ظاهرة الإعراب د . أحمد ياقوت / ٥٣ ، نقلا عن مصدره .

بربكم فاسمعون) ٣٦/٢٥ ، (فاقض ما أنت قاض) ٢٠/٧٢ (كذلك نجزي من شكر) ٥٤/٣٥ .

وربما كان من الكلم ما حرك آخره بحركة قصيرة سوى ما استثنينا ، ولم يوقف عليه بالسكون ، بل وقف عليه بحركة طويلة مثل (لا إله إلا هو) ٩/١٢٩ ، (سلام هي) ٩٧/٥ ، (كلا إذا بلغت التراقي) ٧٥/٢٦ ، (ولكن ليقضى) ٨/٤٢ ، (لن ندعو) ١٨/١٤ .

يرى الصوتيون أن الوقف على هذا كله بالسكون أصلاً ، إذ أن هذا الكلم مما انتهى آخره بمزدوج هو (الياء أو الواو) ويعنون بالمزدوج ؛ الأثر الناتج من ازدواج حركتين . فالياء [y] عندهم انزلاق بين حركتين هما [i] الكسرة و [a] الفتحة إذا تراكبا هكذا [$\frac{a+i}{y}$] ، والواو [w] عندهم إنزلاق بين حركتين هما [u] الضمة ، و [a] الفتحة إذا تراكبا هكذا [$\frac{a+u}{w}$] ، وسرعان ما يختفى هذا المزدوج إذا سقط أحد عنصريه ، ويعوض موقعه بطول عنصره الباقي ، وهنا سقط عنصره الثاني وهو [a] الفتحة بالوقف عليه بالسكون فاختلف المزدوج اليائي [y] ، والواوي [w] وعوض موقعه بطول عنصره الأول فصار إلى كسرة طويلة [ii] رمزها ياء المد ، وإلى ضمة طويلة [uu] رمزها واو المد ، وانتقل الوقف بالسكون إلى صورة أخرى من صور الوقف وهي الوقف بالحركة الطويلة ولا يتصور الوقف عليه هكذا إلا بهذا التفسير .

وربما كان قريبا منه تفسير القدامى لمثل هذا حين قالوا : سكنت الواو، أو الياء في الوقف وقبل الواو ضمة ، وقبل الياء كسرة فصار الوقف بحرف المد . غير أنهم يتصورون أن حروف المد : هي الألف التي قبلها فتحة . . ولا تكون إلا كذلك ، والواو التي قبلها ضمة ، والياء التي قبلها كسرة ، وهو تصور غير صحيح ، لأن الواو والياء اللتين يعنونهما همارمزا الحركة الطويلة ، ولا يتحمل الحرف حركتين في آن واحد ، فلا ضمة قبل الواو في (يقول) ، ولا كسرة قبل الياء في (قيل) ولا فتحة قبل الألف في (قال) .

السكون والإشمام :

والوقف بالسكون في نحو ما سبق قد تعقبه إشارة إلى بعض الحركات المحذوفة وهو ما يعرف في اصطلاح القراء بالإشمام وخصوه بالضممة فقط ، وشرطوا أن تكون أصلية لا عارضة كقوله تعالى (إياك نعبد) ١/٥ ، (الله الصمد) ١١٢/٢ (لا يصيبهم ظمأ) ٩/١٢٠ .

وكيفيته - كما وصفها القراء - حذف الضمة ، فضم الشفتين على صورتها إشارة إليها . ونصّوا فيه على التعقيب بدون تراخ ، وإلا كان إسكانا فحسب لا إشماما وهو معنى قول الشاطبي : (إطباق الشفاه بعيد ما يسكن) وهو أتم من تعبير غيره (بعيد) لعدم إفادة التعقيب^(١٩) .

ولاحظ للكسرة والفتحة في الإشمام حيث تتعذر الإشارة إلى حركتهما ؛ لأن الكسرة من مخرج الياء ، ومخرج الياء من داخل الفم من ظهر اللسان إلى ما حاذاه من الحنك ، والفتحة من مخرج الألف ، والألف من الحلق ، وكلاهما شيء باطن لا يظهر للعيان^(٢٠) .

وجميع ما امتنع فيه الروم بسبب عروض الحركة يمتنع فيه الإشمام .

وهذا الذي ذكرناه من كيفية الروم والإشمام مذهب القراء ونحاة البصرة ، أما الكوفيون فيسمون الإشمام الذي لا يسمع بالروم ، ويسمون الروم الذي يسمع بالإشمام ، فكأن الروم من قولك رميت الشيء وإن لم تفعله ، والإشمام من شممت كذا إذا وجدت ريحه وذلك أمكن في

(١٩) انظر الإتحاف / ١٠١ .

(٢٠) ابن يعيش ٦٧/٩ .

وجود الفعل من الروم^(٢١).

والإشمام كالروم مذهب أبي عمرو والكوفيين : حمزة والكسائي ، واستحسنه من أهل الأداء عاصم ويعقوب وخلف ، وقد دلوا به على حركة الحرف لو وصل^(٢٢).

السكون والنقل :

قد يجرى في بعض الكلم الموقوف عليه بالسكون تحويل حركة الحرف الأخير للكلمة إلى الساكن قبله . وقد مثل له النحاة - في غير المهموز - بقولهم : هذا النُقْرُ يضم القاف ، وبالنُقْر يكسر القاف ، ومنعوا ذلك في قولهم : رأيت النقر ، وعلل سيبويه المنع مع الفتح بأن الراء في المنصوب لا يلزمها السكون عند الوقف ، بل قد يوقف عليها بالألف - على حد تعبيرهم - إذا كان منونا ، كقولهم : صادفت نقرا ، فأجرى التعريف في منع النقل مجرى التنكير في عدمه . وجاء منه في الرفع قوله الشاعر :

أنا ابن ماوية إذ جدّ النُقْرُ وجاءت الخيل أثنافٍ زمر
كما جاء منه في الجر قول الشاعر :

علمنا أحوالنا بنى عجل شرب النبيذ واصطفافا بالرجل
وشرط النحاة لهذا النقل شروطا هي :

- ١ - أن يكون الحرف الموقوف عليه صحيحا .
- ٢ - أن يكون ما قبل الأخير ساكنا .
- ٣ - ألا تكون الحركة المنقولة فتحة . هذا عند البصريين أما الكوفيون فيرون النقل مع الحركات الثلاث .

٤ - ألا يؤدي النقل إلى بناء معدوم النظير في العربية مثل : هذا عدل ؛ لأنه يخرج إلى ما ليس في الكلام : (هذا عدل) كسر فضم ، أو إلى بناء ليس في الأسماء مثل (في البُسْر) لأنه

(٢١) راجع : الكشف لمكي ١٢٢/١ .

(٢٢) راجع : الإيضاح لابن الأنباري ٣٨٦/١ .

يخرج إلى ضم فكسر ، وهو في الأفعال المبنية للمفعول لا في الأساء^(٢٣) .
وقد عزيت هذه الظاهرة إلى بنى تميم تخلصا من التقاء الساكنين وفيها - كما يقول ابن
يعيش - محافظة على حركة الإعراب وتنبية عليها^(٢٤) .

هذا ، على أن بعضا من بنى تميم وهم بنو عدى لا يحرصون على نقل حركة الحرف الأخير
إلى الساكن قبله ، بل يجعلون حركة الساكن قبل الأخير كسرة فيقولون : قد ضربته ، وقد
أخذته بكسر التاء فيها حيث أرادوا تحريكها لبيان الساكن ، والتخلص من التقاء الساكنين ،
على أن عامة بنى تميم تحرك التاء في نحو هذه بحركة الضمير وهي الضمة .

كذلك خالفت قبيلة لحم ما اشترط في هذا النقل من سكون ما قبل الآخر ، فقد نقلت في
الوقف حركة الحرف الأخير إلى المتحرك قبله ، ومثل له صاحب (الهمع) :

من يَأْتَمِرُ لِلْحَزْمِ فِيمَا قَصْدُهُ تَحْمَدُ مَسَاعِيَهُ وَيَعْلَمُ رَشْدُهُ
حيث نقل حركة الضمير - وهي الضمة - مكان الفتحة على الدال في (قصده)^(٢٥) .

ويرى بعض الباحثين تأثر لهجتنا العامية المعاصرة بلهجة لحم هذه حيث نقول في :
(ضربته) : ضربته بضم الباء^(٢٦) .

هذا ، ومعظم القراء على لهجة قريش التي تحتل التقاء الساكنين حرصا على سلامة البنية
الصوتية للكلمة من التغيير إلا أبا عمرو - وهو تميمي - فقد قرأ يونس عنه : (والشفع
والوتر) ٨٩/٣ بكسر التاء .

وقال أبو حيان : قرأ سلام عن السدي (والعصر) بكسر الصاد ، و (بالصبر) بكسر
الباء ، وهو في الوقف على نقل حركة الأخير إلى الساكن قبله .

(٢٣) ابن عقيل ٤٠١/٢ ، التكملة (الإيضاح العضدي) ٨/٢ ، ٩ الفارسي .

(٢٤) شرح المفصل ٧٠/٩ .

(٢٥) راجع الهمع ٢٠٨/٢ .

(٢٦) اللهجات العربية في التراث : د . احمد علم الدين الجندبي / ٤٩٢ .

وفي (الكامل للهنذلي) : (والعصر ، بالصبر ، والفجر ، والوتر) قرأ بكسر ما قبل الآخر في هذه كلها هارون بن موسى عن أبي عمرو .

وقال ابن خالويه : وهذا من أبي عمرو بنقل حركة الراء إلى الساكن قبلها .

وقال (صاحب اللوامح) : قرأ عيسى بن عمر (بالصبر) بالنقل لثلاثا يحتاج أن يتأني ببعض الحركة على الروم ، ولا أن يسكن فيجمع بين ساكنين ، وهذه لغة شائعة وليست شاذة .

وقال أبو البقاء : والجمهور على إسكان الباء في (وتواصوا بالصبر) وكسرها قوم وهولغة من ينقل الضمة والكسرة في الوقف إلى الساكن قبلها حرصا على بيان حركة الإعراب^(٢٧) .

وقال ابن الأنباري : قال خلف : سمعت الكسائي في قوله تعالى (عما نهوا عنه) ٧/١٦٦ وفي قوله تعالى (فلاتك في مرية منه) ١١/١٠٦ يقول : الوقف عليهما بضم النون فيهما والتخفيف أحب إليّ فيهما . وعلل ابن الأنباري لمن وقف بضم النون أنه نقل ضمة الهاء لما وقف إلى النون كقول الشاعر :

أنا جرير، كنييتي أبو عمرو
أضرب بالسيف وسعد في القصر
أراد في (القصر) فنقل حركة الراء إلى الصاد .

وأنشد الفراء لأبي النجم :

(فقلت للسائس قده أعجله)

أراد (أعجله) فنقل ضمة الهاء إلى اللام .

(٢٧) راجع البحر المحيط لأبي حيان ٤٦٧/٨ ، ٥٠٩ ، إملاء مامن به الرحمن للعكبري ٢٩٣/٢ .

وقال آخر :

من الناس مَنْ إن يستشرك فتجهد
له الرأي ، يستغشك ما لم تتابعه
أراد (ما لم تتابعه) فنقل ضمة الهاء إلى العين^(٢٨).

وتنسب كتب اللغة إلى الكسائي أنه قرأ قوله تعالى : (منه آيات محكمات) ٣/٧ بضم
النون وسكون الهاء وقفا وهو على لغة بني تميم ينقلون حركة الضمير إلى الساكن قبله يقولون :
(منه ، عنه ، ضربته ، قده - أي حسبه -) كله بسكون الضمير وتحريك ما قبله .

وأشدوا لزياد الأعجم :

عجبت والدهر كثير عجبه من عنزى سبنى ، لم أضربه
بضم الباء وسكون الهاء في (لم أضربه) ليكون أبين لهاء الضمير^(٢٩).

وهذا الذي ذكرناه إنما هو في غير المهموز ، أما في المهموز آخره فإن الحجازيين والتميميين
على سواء في النقل وإن اختلفت بهما طرق الأداء والتصرف في الهمزة معه .

الهمزة والنقل في لغة الحجازيين :

إذا كانت الهمزة متحركة وقبلها ساكن صحيح فالوقف عندهم بنقل حركة الهمزة إلى
الساكن قبلها ، ثم حذفها ، ثم حذف الحركة المنقولة للوقف عليه بالسكون فيقولون في
(الخبء) هذا الخب ، رأيت الخب ، علمت بالخب .

وهذه الصورة الصوتية للبنية في هذا الإجراء كصورتها لو حذف الهمزة فحسب ، فالباء في
الأصل ساكنة ، لكنهم أرادوا بهذا الإجراء من النص على النقل جواز الروم والإشمام ، أما

(٢٨) الإيضاح لابن الأنباري ٤٣٢/١ - ٤٣٤ .

(٢٩) راجع الكتاب ٣٤٤/٢ ، شرح الشافية ٣٢٢/٢ .

التخفيف بالحذف دون النقل فلا يجوز معه روم ولا إشمام إذ لاحظ للباء في الحركة عندئذ .

وقد ورد من هذا النسق في القرآن الكريم سبعة مواضع :

١ - أربعة مع همزة مضمومة (لكم فيها دفاء ، من أحدهم ملء ، ينظر المرء ، ولكل باب جزء) .

٢ - موضعان مع همزة مكسورة (بين المرء وزوجه ، بين المرء وقلبه) .

٣ - موضع مع همزة مفتوحة (يخرج الخبء) .

والقراء على مذهب النحاة من نقل حركة الهمزة ثم حذفها ثم حذف الحركة للوقف عليه بالسكون .

وإذا كان ما قبل الهمزة (ياء أو واو) زائدتين للمد خاصة كتلك التي جاءت في قوله تعالى (إنما النسيء ، إن الله برىء ، ثلاثة قروء) ولا رابع لها في القرآن إلا (كوكب درىء) بوزن فعيل - في قراءة حمزة - فإن القراء يقفون عليه بالسكون أصلاً ، ثم يخففون الهمزة بالبدل من جنس ما قبلها ، ثم يدغمون أول المثليين في الآخر - على حد تعبيرهم - فيقولون : (النسيء ، برىء ، قروء) .

وإذا كان ما قبل الهمزة (ياء أو واو) حرفي لين كتلك التي جاءت في قوله تعالى : (لا يخفى عليه شيء ، إنهم قوم سوء ، مثل السوء) فإن القراء قد يجرونه مجرى الصحيح من النقل ثم الحذف فيقولون : (شئ ، سو) .

وقد يجرونه مجرى الزائدتين من الإبدال والإدغام فيقولون : (شئ ، سو) بالتضعيف ، والأول عندهم أحسن وأقوى^(٣٠) .

وانفرد الحافظ أبو العلاء بجواز ذلك في حرفي اللين فحسب ولم يجره بحرف المد ، وكأنه

(٣٠) راجع الكشف لمكي ١٠٩/١ .

لحظ كونه حرف مد ، وحرف المد لا يجوز إدغامه^(٣١) .

وإذا كان ما قبل الهمزة (ياء أو واو) حرفي مد أصليين كتلك التي جاءت في قوله تعالى :
(المسيء ، جىء ، سىء ، يضىء) (لتنوء ، أن تبوء ، من سوء) فإن القراء قد يجرونه
مجري الزائدين من الإبدال والإدغام فيقولون : (المسىء ، من سو) . حكى سماع ذلك من
العرب يونس ، والكسائي ، وحكاه أيضا سيبويه ولكنه لم يقسه ، فخصه بالسماع ولم يجعله
مطردا . ووافق عليه جماعة من القراء ، وجاء أيضا منصوفا عن حمزة ، وبه قرأ الداني^(٣٢) .

وقد يجرونه مجري الصحيح بإلقاء الحركة عليهما ثم حذف الهمزة على النحو التالي : أن تبوء
← أن تبو ← أن تبو ← أن تبو بمد طويل ، قال مكى : لأن حذف الهمزة عارض ، ولأن
الواو التي كانت للمد فيها باقية لم تتغير ببديل أو غيره^(٣٣) . وعلى هذا الوجه أكثر الأئمة من
القراء ، والنحاة ، وهو اختيار ابن مجاهد ، وهو القياس المطرد إجماعا^(٣٤) .

وإذا كان ما قبل الهمزة (ألفا) كتلك التي جاءت في قوله تعالى : (جاء ، السفهاء ، عن
أشياء ، منه الماء ، من السماء ، على سواء ، على استحياء ، ولا نساء من نساء) فإن القراء
يقفون عليه بالسكون ثم يتبعونه بإبدال الهمزة ألفاً من جنس ما قبلها ، والوجه في ذلك - كما
قالوا - أن الهمزة لما سكنت للوقف لم تعد الألف حاجزا فقلبت الهمزة ألفا لسكونها وانفتاح
ما قبلها ، ثم حذفت إحدى الألفين تخلصا من التقاء ساكنين ، فإن قدر المحذوف الأولى -
وهو القياس عندهم - قصر ، فلا مد زائدا كالألف في (تامر) وإن قدر المحذوف الثانية جاز
المد والقصر ؛ لأنها حرف مد من قبل همزة مغيرة بالبديل ثم الحذف ، وقد يتصورون جواز بقاء
الألفين للوقف فيمدون لذلك مدا طويلا ليفصل بين الألفين .^(٣٥)

(٣١) راجع النشر ٤٤٠/١ .

(٣٢) المرجع السابق .

(٣٣) الكشف لمكي ١١٩/١ .

(٣٤) راجع النشر ٤٤٠/١ .

(٣٥) راجع النشر ٤٣٢/١ ، تحف فضلاء البشر / ٦٥ .

وإذا كان ما قبل الهمزة متحركا - وهو لا يقبل النقل - فالنحاة على قلب الهمزة حرفا من جنس حركة ما قبلها ففي (الكلاً) تقلب ألفا دائما رفعا ونصبا وجرا ، وفي (أكمؤ) تقلب واوا دائما في الأحوال الثلاثة ، وفي (أهنيء) تقلب ياء دائما كذلك .

والقراء يقسمون أحوال الهمزة إلى قسمين : ساكن لازم لا يتغير في حالي الوصل والوقف ، وساكن عارض يسكن وقفًا ويتحرك بالأصالة وصلًا .

فالساكن اللازم يأتي قبله مفتوح كقوله تعالى (اقرأ) ومكسور كقوله تعالى (نبيء) ولم يأت قبله مضموم ومثاله في غير القرآن (لم يسؤ) .

والساكن العارض تأتي قبله الحركات الثلاث فمثاله مع الفتح (بدأ ، قال الملأ ، عن النبأ) ومثاله مع الكسر (ييدىء ، من شاطيء ، قرىء) ومثاله مع الضم (كأمثال اللؤلؤء ، إن امرؤ) . وهم في الوقف على ما قال النحاة من قلب الهمزة حرفا من جنس حركة ما قبلها . وكذلك يقف حمزة من غير خلاف عنه^(٣٦) .

غير أن القراء نبهوا على أن حركة الهمزة إذا خالفت ما قبلها جاز فيها الإسكان والبدل على نحو ما سبق ، وجاز فيها أيضا أن تكون (بين بين) على أن يختار من ذلك ما يوافق رسم المصحف عند التخفيف . وهذا شأن حمزة يتبع الخط في وقفه^(٣٧) .

الهمزة والنقل في لغة التميميين :

إذا كانت الهمزة متحركة وقبلها ساكن فبنو تميم يلقون حركة الهمزة على الساكن قبلها بيانا للهمزة ، لأنها كما قال النحاة أبعد الحروف خفاء ، وسكون ما قبلها يزيد خفاء لذلك يحركون ما قبلها ، ويقفون عليها بالسكون فيقولون (هذا الخبء) بضم الباء ، (وعلمت بالخبء) بكسر الباء ، (ورأيت الخبء) بفتح الباء . ذكره النحاة ولم يأخذ به أحد من

(٣٦) النشر ٤٣٠/١ ، الكشف ١١٢/١ .

(٣٧) راجع الكشف ١١٣/١ .

القراء^(٣٨).

ولهم فيها أيضا تصرف آخر مع الوقف عليها بالسكون يجعلون بيانها بإتباع العين حركة الفاء قبلها في الرفع والجرو والنصب فيقولون (البطو) بضم الباء والطاء ، (والرديء) بكسر الراء والداد ، (والخبء) بفتح الخاء والباء . وهذا نوع من الانسجام بين الحركات يحرص عليه بنو تميم .

ومن بني تميم من يحذف حركة الهمزة ولا ينقلها ، ثم يقلب الهمزة إلى حرف علة يجانس حركة الهمزة قبل الحذف فيقولون : (هذا البطو) ، (ومررت بالبطى) بسكون الطاء فيها ، ويقولون (رأيت البطا) بالفتح قبل الألف - على حد تعبيرهم - ليس غير .

ومنهم من ينقل الحركات إلى العين في الجميع ثم يدبرون الهمزة في القلب بحركة ما قبلها فيقولون (هذا البطو) ، (وهذا الردو) ، (وهذا الخبو) ، (ومررت بالبطى) (ومررت بالردي) ، (وعلمت بالخبى) وفي المنصوب كله بالفتح .

وقد نبه النحاة على أن هذا القلب ليس للتخفيف ؛ لأن بني تميم لا يخففون الهمزة ، بل هذا القلب للحرص على بيان الحرف الموقوف عليه .

وإذا كان ما قبل الهمزة متحركا فمنهم من يقف بالسكون على الهمزة دون تصرف آخر يقولون : (هذا الرشأ) لأن الحركة قبلها تبينها .

ومنهم من يبدل من همزته في الوقف حرف لين من حركتها فيقولون (هذا الكلو ، الخطو) (ومررت بالكلى والخطى) ويقولون (رأيت الكلا) لعدم الفتحة لحفتها كالعدم^(٣٩) .

ومن لغة بني تميم أخذ القراء بقلب الهمزة حرفا من جنس حركتها سواء كانت بعد متحرك

(٣٨) راجع النشر ٤٤٢/١ .

(٣٩) راجع الشافية ٣١٢/٢ ، الفصل لابن يعيش ٧٤/٩ .

أو ساكن فيقولون :

(جاء الملو ، ومررت بالملى ، ورأيت الملا) . ويقولون (هذا نبو ، وجئت بنبي ،
وسمعت نبا) . ويقولون (هذا الخبو ، ومررت بالخبي ، ورأيت الخبا) فتكون الهمزة واوا
في الرفع ، وياء في الجر ، وألفا في النصب .

وقد يتفق هذا النوع من التخفيف والوقف مع تخفيف أهل الحجاز حالة الرفع إذا ضم
ما قبل الهمزة كما في قوله تعالى (يخرج منها اللؤلؤ) ، وفي حالة الجر إذا كسر ما قبل الهمزة كما
في قوله تعالى (من شاطيء) وفي حالة النصب إذا فتح ما قبل الهمزة كما في قوله تعالى (إن
الملا) . ولكنها يختلفان تقديرا ؛ فعند الحجازيين روعى حركة ما قبلها ، وعند بنى تميم
روعى حركة الهمزة نفسها ، وتظهر ثمرة هذا الخلاف في (الروم والإشمام) ففي تخفيفها
بحركة نفسها يجوز الروم والإشمام ، وفي تخفيفها بحركة ما قبلها لا يجوز شيء من ذلك .

وتحفظ جماعة من القراء في الأخذ بهذا التخفيف ، فوافقوا على ما يتفق منه مع رسم
المصحف ، فما رسم بالواو وقف عليه بالواو ، وما رسم منه بالياء وقف عليه بالياء ،
وما رسم منه بالألف وقف عليه بالألف^(٤٠) .

وقد أتاح هذان النوعان من التخفيف الحجازى والتميمي أمام القراء فرصة الاختيار بينهما
على ما يوافق رسم المصحف منها ، فقد جاء مرسوما في المصحف على نحو حركته قوله
تعالى : (فقال الملؤا الذين كفروا) ٢٣/٢٤ ، فيكون الوقف عليها تخفيفا (فقال الملو)
بالواو على لغة بنى تميم ، وجاء مرسوما في المصحف على حركة ما قبله قوله تعالى (وقال الملا
من قومه) ٢٣/٣٣ ، فيكون الوقف عليها تخفيفا (وقال الملا) بالألف على لغة
الحجازيين^(٤١) .

هذه خلاصة وافية لما جاء في كتب اللغة والقراءات من الوقف على الهمزة المتطرفة في لهجات

(٤٠) راجع النشر ١/٤٤٥ .

(٤١) راجع النشر ١/٤٦٠ .

العرب . وكان حمزة أشد القراء عناية به واختص به ليناسب قراءته المشتملة على شدة الترتيل والمد ، والسكت ، وقد وقف على كثير من الكلمات المهموزة وقف اضطرار فاستوفى كل صورها في القرآن الكريم . وقد وافقه على مذهبه كثير من القراء كجعفر بن محمد الصادق ، وطلحة بن مصرف ، والأعمش ، وهشام^(٤٢) .

تعقيب :

ولنا على هذه التغيرات الصوتية تعقيب من وجهة نظر الصوتيين ، فهم وإن كانوا لا يختلفون مع النحاة والقراء في الصور الصوتية لهذه الوقوف - فقد يخالفونهم في تقديراتهم لأحداث هذا التغيير ؛ إذ بنوها على تصورات خاطئة . وأول هذه التصورات أنهم يعتبرون كل ما سبق الهمزة في هذا النسق من السواكن ، وهو أمر غير مسلم به في منهج الدراسات الصوتية ، بل هي من الحركات الطويلة - باستثناء حرفي اللين - وقد أصاب (مكى القيسى) حين علل عدم إلقاء الحركة على الألف ؛ بأن الألف في نية الحركة ولا تلقى حركة على حركة ، كما أصاب في حمله واو المد وياءه على الألف في ذلك ، وإن كان قد قصر في إدراك أن الألف حركة طويلة - لا في نية الحركة - كما يقول - وأن الواو والياء المدتين من الحركات الطويلة سواء أكانتا أصليتين ، أم زائدتين - لا من السواكن^(٤٣) .

وعلى هذا التصور الصوتي فليس قبل الألف فتحة ، ولا قبل الياء كسرة ، ولا قبل الواو ضمة ، وإنما الألف ، والياء ، والواو رموز الحركات الطويلة ، وهي بهذا الاعتبار لا تقبل نقل الحركة عليها .

وإذا سلمنا بأن ما قبل الهمزة في هذا كله من قبيل الحركات فأبي ماثلة بينها وبين الهمزة - وهي من الصوامت - توجب التبادل بينها ؟ وقد قرر الصوتيون القدامي أن التبادل بين الحروف لا يقوم إلا على علاقة صوتية بين المبدل ، والمبدل منه .

(٤٢) راجع النشر ١/ ٢٣٠ والإتحاف / ٦٤ .

(٤٣) راجع الكشف ١/ ١٠٨ .

لهذا كله رفض الصوتيون هذا الذي زعمه النحاة والقراء إبدالا بين الهمزة وغيرها ،
وإدغاما بين مثلين مزعومين .

وفسر الصوتيون هذه التغيرات الصوتية بأن الهمزة في هذا المقام ذات وظيفة نبرية ، أسقطها
أهل الحجاز ، وبعض بني تميم وعضوا موقعها بشكل آخر من أشكال النبر ، فاكتفوا في
بعض الكلمات (بنبر الطول) الباقي في بنية الكلمة بعد سقوط النبر الهمزي ، وعضوا في
بعضها الآخر (بنبر التضعيف) الناشئ عن ضغط المتكلم على المقطع الأخير من الكلمة
ضغطا متوترا ؛ ليحافظ على مستوى معين من الأداء^(٤٤) .

ولعل ما أدركه الحافظ أبو العلاء - وهو من كبار القراء - في أمر هذا التضعيف كان أدنى إلى
الصواب حين قال : إن هذا القلب والإدغام تقديريان ، فإننا لما لفظنا بياء مشددة وواو مشددة
تخفيفا للهمزة ؛ قدرنا إبدال الهمزة بعد حرف المد ، وإدغام حرف المد في الهمزة . ونظير هذا
إدغام أبي عمرو (ونودي يآ موسى) فإن النطق بياء مشددة ، على أننا سكنا الياء الأولى
وأدغمناها فيها بعدها - أمر تقديري^(٤٥) .

السكون والتضعيف :

وقد يكون (التضعيف) صورة صوتية من صور الوقف على أواخر الكلم غير المهموز
أصلا ، ومن ثم فهو يباين التضعيف النبري موقعا وعزوا ، حيث إن التضعيف النبري المشار
إليه من قبل إنما هو شكل من أشكال النبر التوتري المعزوا إلى أهل الحجاز حيث يلجأون إليه
حين لا يسيغون في أدائهم الهمز النبري المعزوا إلى بني تميم .

أما هذا التضعيف المطلق فهو خاصة لهجية أجمعت كتب اللغة على نسبتها إلى أهل البادية ،
وربما كان شائعا بين عدد كبير من قبائلها حيث عزاه سيبويه إلى بني أسد - وهم من المجموعة

(٤٤) راجع القراءات في ضوء علم اللغة د . عبد الصبور شاهين / ١٥٣ .

(٤٥) راجع النشر ٤٤٠/١ .

البدوية ، وساق لرجل من بني أسد - هو منظور بن مرثد الأسدي - قوله :

ببازل وجناء أو عيهل

وهو من شواهد النحاة على تضعيف (عيهل) في الوصل ضرورة حملا على الوقف . وقال سيويه : فعلوا ذلك إذ كان من كلامهم أن يضاعفوا^(٤٦) .

كما روت كتب اللغة والنحو أيضا لرؤية بن العجاج - وهو تميمي - قوله :

مثل الحريق وافق القصبًا والتبن والحلفاء فالتهبًا

وقد عزاه الجرمي لربيعة بن أبي صبح . وهو أيضا من شواهد النحاة على تضعيف (القصبًا) في الوصل ضرورة حملا على الوقف كما روت لرؤية أيضا :

لقد خشيت أن أرى جدبًا

في عامنا بعدما أخصبًا

وقال صاحب التصريح : والوقف بالتضعيف لغة سعدية^(٤٧) .

ورجح دارسو اللهجات العربية أنها سعد بنى تميم - لاسعد بن بكر وقد نسبت إليها توها ؛ لقب ديار بنى بكر من أهل الحجاز وهم لم يؤثر عنهم الوقف بالتضعيف^(٤٨) .

وتأكيدا لاختصاص هذه الظاهرة بالكلم غير المهموز جاء ضمن شروط النحاة لهذا الوقف ، وهي ثلاثة :

١ - ألا يكون الحرف الموقوف عليه همزة مثل (خطأ) وعللوا ذلك بثقل الهمزة والتضعيف . وربما رأى الصوتيون أن هذا المنع لثلا يجمع بين شكلين من أشكال النبر ، وكلاهما من النبر التوتري في كلمة واحدة على مستوى لغوى واحد .

(٤٦) راجع الكتاب ٢/ ٢٨٢ .

(٤٧) التصريح ٢/ ٣٤١ .

(٤٨) اللهجات العربية في التراث : د . الجندي / ٤٨٨ .

- ٢ - أن يكون الحرف الموقوف عليه صحيحا إذ يستقلون تضعيف حروف العلة .
٣ - أن يكون الحرف الذي قبل آخر الكلمة متحركا ؛ لثلا يستقل النطق لسكون تاليه .

وقد عد الوقف بالتضعيف أقوى أنواع الوقوف دلالة على بيان الحرف الموقوف عليه ، إذ جعل تضعيف الصوت عوضا عن الحركة المحذوفة للوقف . وعلى الرغم من ذلك فهو أقل صور الوقف أداء عند القراء . قال ابن الأنباري - بعد أن عد أنواع الوقف - وآخر الخمسة في الوقف تشديد آخر الاسم إذا أمكن ذلك لقولهم : هذا عمّر^(٤٩) .

وربما ترجع قلته في الأداء إلى أنه أثقل أنواع الوقف أداء - والوقف محل استراحة القارئ - وأكثرها مزلة عند من لم يجده ، ولعل هذا مما حدا بابن الجزرى أن ينبه عليه عند الوقف بالسكون على المشدد المفتوح نحو (صواف ، بحق الحق ، وعليهن) فقال يتعين التحفظ من الحركة وإن أدى ذلك إلى الجمع بين ساكنين ، فإنه في الوقف مغتفر مطلقا ، وكثير ممن لا يعرف يقف بالفتح لأجل الساكن وهو خطأ ، ولتيسيره في الأداء نبه كذلك على إطالة المد قبله إذا وجد^(٥٠) .

ولم يعرف أحد من القراء قرأ به سوى ما روى من أن عاصبا قرأ في قوله تعالى (وكل صغير وكبير مستطر) ٥٤/٥٣ بتضعيف الراء من (مستطر)^(٥١) . وقد عاش عاصم حياته في الكوفة ، وروت كتب التاريخ أن الكوفة قد تأثرت بقبائل وسط الجزيرة وشرقيها وكلهم من أهل البادية .

كذلك روى عن أبي عمرو بن العلاء أنه قرأ قوله تعالى (وتواصوا بالصبر) ١٠٣/٣ ، بالنقل والتضعيف .

(٤٩) الإيضاح ١/٣٩٠ .

(٥٠) راجع النشر ٢/١٢٧ .

(٥١) راجع التصريح ٢/٣٤١ .

الوقف بالسكون على المختوم بالتاء :

ومن التغيرات الصوتية التي تلحق بنية الكلمة المفردة عند الوقف عليها بالسكون ؛ إذا كانت مختومة بالتاء أن يبدلوا من التاء هاء ، فيقولون في الوقف على : نبقة وغرفة : نبقة ، وغرفة في الرفع والنصب والجر .

وقد ذهب النحاة والقراء إلى تسمية هذه التاء (بتاء التأنيث) على الرغم من أن هذه التاء في مواقع كثيرة لا تدل على التأنيث كأن تدخل لتمييز الواحد من الجنس كتمر ، وقمرة ، أو لبيان عدد المرات مثل : ركبت الفرس ركبة ، أو للمبالغة في المدح كراوية وعلامة أو عوضاً عن محذوف الفاء ، أو العين ، أو اللام في نحوعدة ، وإقامة ، ولغة ، وغير ذلك كثير مما عدته كتب اللغة^(٥٢) .

وقد اعتلوا لهذه التسمية بأن هذا كله من التأنيث اللفظي لمجرد وجود التاء فيه ، وإن خلا من الدلالة على معناه . وأما كان الأمر فإن الكلم المختوم بتلك التاء يعد فصيلة لغوية واحدة من حيث التصرف في الوقف عليها بالهاء .

وقد اقتضى هذا الحال أن يبحث النحاة في أصل هذه الظاهرة فذهب بعض النحاة من الكوفيين إلى أنها تسمى (هاء التأنيث) كما تسمى (تاء التأنيث) والأصل فيها أنها (هاء) تنقلب إلى (تاء) في وصل الكلام .

وقال أبو محمد سلمة بن عاصم عن بعضهم : إن الهاء في المؤنث هي الأصل في الأسماء ، ليفرقوا بينها وبين الأفعال ، فتكون الأسماء بالهاء ، والأفعال بالتاء ، ثم قال : وربما كان هذا قول الفراء أيضا .

وتذكر بعض الروايات عن الفراء غير ذلك من أن التاء هي الأصل ، والهاء داخلة عليها ،

(٥٢) راجع الإيضاح العضدي باب المذكر والمؤنث من ٨٦ - ١٣١ .

وذلك أنك تقول : قامت ، وقعدت ، فوجد هذا هو الأصل الذي يبني عليه ما فيه الهاء ، ثم قال والدليل على أن التاء عند العرب هي الأصل أن طيئنا تقول في الوقف (هذه امرأت ، وهذه جاريت) فيصلون بالتاء ، ويقفون بالتاء^(٥٣) .

وربما كان هذا مذهب البصريين لقولهم إن الوقف عارض واللفظة بالتاء - وهو الأصل - ولا يعدل عن الأصل إلا بدليل قاطع .

وينتصر الصوتيون لهذا الرأي الأخير فيقولون : إن الأصل في علامة التانيث هو التاء المتطرفة ، وقد ظلت على حالها في الفعل الماضي ، وجمع الإناث ، ثم تطورت في الأسماء المؤنثة إلى حالة وسطى ، وهي النطق بها (تاء) في حالة الوصل وحذفها في حالة الوقف ، ثم تطورت هذه العلامة إلى حذفها مطلقا وصلا ووقفاً في كل اسم مفرد مؤنث . وقد شاع هذا الطور الأخير في معظم اللغات السامية كالعبرية وفي اللهجات العربية الحديثة ؛ فحين نسمع كلمة مثل (شجرة) في لهجات الكلام الآن يجيل إلينا أن التاء المربوطة قد قلبت (هاء) والحقيقة أنها حذفت من النطق وامتد النفس مع صوت اللين قبلها - وهو الفتحة - فتسمع كالهاء .

واعتبر الصوتيون القبائل التي يروى عنها أنها تقف على هذه التاء المربوطة بالتاء مثل أولئك الذين سمع عنهم من قال : (يا أهل سورت البقرت) فأجابه آخر (ما أحفظ منها آيت) فليس إلا احتفاظا بالأصل في ظاهرة التانيث .

ولئن كان عامة العرب يحتفظون بتلك التاء في جمع المؤنث وصلا ووقفا ؛ فإن قبيلة طيء تؤثر الوقف عليها بالهاء وقد سمع بعضهم يقول : (دفن البناء من المكرماه) - أي البنات والمكرمات .

ومضيا مع نظرة الصوتيين إلى تلك الظاهرة فإنهم يعتبرون التاء آخر الجمع قد حذفت ،

(٥٣) راجع الأيضاح في الوقف لابن الأنباري ٢٨٢/١ .

ويعتبرون - ما ظنه القدماء (هاء) متطرفة هو في الواقع امتداد التنفس حين الوقف على صوت اللين الطويل - أو كما يسمى عند القدماء ألف المد .

وربما دعاهم إلى تحليل هذه الظاهرة على هذا النحو ما اشترطوه في صور الإبدال من علاقة صوتية بين المبدل والمبدل منه ، وأن تلك العلاقة الصوتية مفقودة بين التاء والهاء مما ينفي حدوث التبادل بينهما .

وعلى أساس هذه النظرة فإن الهاء الموقوف عليها ليست (فونياً) من فونيات اللغة ، لا عوضاً عن التاء ولا بدلاً منها وإنما هي امتداد التنفس مع الصوائت (الحركات) قصيرة كانت أم طويلة^(٥٤) .

ولكن هذه النظرة لم تحظ بتأييد كل الصوتيين ، فذهب بعضهم إلى أن هذه الهاء المنطوقة عند الوقف هي (هاء) على التحقيق اجتلبها الناطق بعد حذف التاء لإقفال المقطع المفتوح المنتهى بحركة قصيرة أو طويلة . وإنما لأشبه بما اصطلاح عليه النحاة (بهاء السكت) التي تلحق أواخر الكلم عند الوقف لبيان حركة ما قبلها بشرط أن تكون جزءاً من بنية الكلمة .

ولما كانت لغات العرب تميز كلا من الوقف بالهاء وبالتاء رأينا رسم المصحف قد اتسع لكلا المذهبين ، فرسم بعضها بالهاء ، وبعضها بالتاء ، وعلله ابن الأنباري بأن ما كتب في المصحف بالهاء فقد بنى الخط فيه على الوقف ، وما كتب في المصحف بالتاء فقد بنى الخط فيه على الوصل .

واختلف القراء في الأخذ بالرسم ، فذهب كثير منهم إلى أنه لا خيار مع الرسم فما جاء مرسوماً بالهاء يوقف عليه بالهاء ، وما جاء مرسوماً بالتاء يوقف عليه بالتاء ولا يتعدى . على حين ذهب آخرون إلى الخيار المطلق فمن شاء وقف بالهاء في الجميع ، ومن شاء وقف بالتاء في الجميع كذلك .

(٥٤) راجع في اللهجات العربية د . ابراهيم أنيس / ١٣٦ .

ولم يستحسن ابن الأنباري هذا الخيار المطلق ، لأنه لوجاز خلاف المصحف في الوقف ،
جاز خلافه في الوصل ، فلما أجمع القراء على ترك كل قراءة تخالف المصحف كان كل من تعمد
خلاف المصحف في وصل أو وقف مخطئا^(٥٥).

وعلى الرغم من تخطئة ابن الأنباري الوقف على خلاف المرسوم ؛ فإن الرواية قد صحت
عن ابن كثير وأبي عمرو بن العلاء والكسائي ، ويعقوب ، ووافقهم اليزيدي ، وابن
محيصن ، والحسن أنهم كانوا يوقفون بالهاء على تاء التانيث المرسومة بالتاء ، وهي لغة قريش .
وقد حصرت كتب القراءات هذه الكلمات في ثلاث عشرة كلمة - مكررة في مواضع عدة -
وهي [رحمت ، نعمت ، سنت ، امرأت ، بقيت ، قرت ، فطرت الله ، شجرت
الزقوم ، لعنت ، جنت نعيم . ابنت عمران ، معصبت ، كلمت ربك الحسني] .

ووقف الباقر من السبعة بالتاء موافقة لصريح الرسم وهي لغة طيء .

وقد نبه القراء على أن ما عدا هذه الكلمات ممارس بالهاء فلا خلاف فيها ، بل هي تاء في
الوصل ، هاء في الوقف^(٥٦).

السكون وهاء السكت :

ومن التغيرات الصوتية عند الوقف بالسكون إلحاق (هاء) تسمى هاء الاستراحة ، كما
تسمى هاء السكت ، كما تسمى هاء الوقف وهي تلحق كل متحرك الآخر بحركة غير إعرابية
لأجل الوقف ، وتسقط لفظا في الدرج . وقد تتأكد زيادتها على سبيل الوجوب مع الأفعال التي
لا تبقى التغيرات التصريفية من حروفها إلا حرفا واحدا ؛ كالأمر من اللفيف المفروق
ومضارعه المجزوم مثل : قه نفسك ، فه بوعدك ، لم يقه ، لم يفه . وكذلك المضارع
المجزوم ، والأمر من الفعل (رأى) تقول : لم يره ، ره ، وتلحق عند بعض النحاة على

(٥٥) راجع الأيضاح لابن الأنباري ٢٨٢/١ .

(٥٦) راجع الاتحاف / ١٠٣ .

سبيل الوجوب أيضا (ما) الاستفهامية تقول عند الوقف (مه ؟) ، وما عدا ذلك فقد يكون إلحاقها على سبيل الجواز مع استحسانه في البعض دون البعض ومن ذلك أمر الفعل الناقص ومضارعه المجزوم تقول في الأمر من (سعى) : سعه ، ومجزومه : لم يسعه ، واستحسنها ابن عيش معه . وتلحق كذلك الضمائر مثل : (وما أدراك ماهيه) وياء المتكلم مثل (ماليه ، وسلطانيه) ، وتزداد مع الاستغاثة والندبة مثل : يا رياه ، واعمراه ، ومع أدوات الاستفهام مثل : كيفه ، وله ؟ ، ومع نون الجمع في نحو : مسلمونه^(٥٧) .

وغاية هذا الإلحاق عند الصوتين هو إقفال المقطع المفتوح بصوت لا وظيفة له سوى الإقفال حيث لا يستساغ في العربية الوقف على مقطع مفتوح . وقد تتأكد هذه الخاصة كما سنرى - عند الوقف على الحركة الطويلة لدى بعض القبائل .

هذا حديث النحاة عن هاء السكت . أما أداء القراء فإن البزى ، ويعقوب كانا يقفان بهاء السكت في الكلمات الخمس الاستفهامية المجرورة وهي : (عم ، وفيم ، وبم ، ولم ، ومم) عوضا عن الألف المحذوفة لأجل دخول حرف الجر على (ما) الاستفهامية . وبغير الهاء قرأ غيرهما .

كما وقف يعقوب بإتفاق الروايات عنه (بالهاء) أيضا على (هو ، وهي) حيث وقعا ، واختلف عنه في إلحاقها للنون المشددة في ضمير جمع المؤنث نحو (فيهن ، وعليهن ، وحملهن وهنّ ، هنّ) ونبه القراء بضمير الجمع ليخرجوا مثل قوله تعالى (ولا يحزننّ) فإن النون وإن كانت مشددة إلا أنها ليست للنسوة ، بل نون النسوة هنا المخففة المدغمة في النون (لام الفعل) من (حزن) .

وقد أطلق بعض القراء ضمير جمع المؤنث ، ولكن ابن الجزرى يرى الصواب تقييده بما كان بعد (هاء) على نحو ما مثلوا به وليس منهم أحد مثل بغير ذلك .

(٥٧) راجع الإيضاح العضدي / ٢٤٢ .

واختلفت الرواية أيضا عن يعقوب في إلحاق (الهاء) المشدد المبني مثل (على ، إلى ، لدى ، بمصرخي ، بيدي) لكن الأكثر عنه على ترك الهاء فيه ، وقال ابن الجزري : وكلا الوجهين ثابت عنه . والظاهر أن ذلك مقيد بما كان بالياء على نحو ما سبق من الأمثلة .

كذلك قرأ يعقوب بإلحاق الهاء أيضا في الوقف ، على النون المفتوحة في نحو (العالمين . . والمفلحون ، والذين) فيأرواه ابن سوار وغيره . ومقتضى تمثيل ابن سوار بقوله (ينفقون) شموله للأفعال ؛ والصواب كما قال ابن الجزري تقييده بالأسماء عند من أجازها . والجمهور على عدم إلحاق الهاء في هذا النوع ، وعليه العمل .

واختلف عن رويس في أربع كلمات (يا ويلتي ، يا حسرتي ، يا أسفي ، وثم - الظرف المفتوح الثاء) ؛ فقد جاءت الرواية عنه بالهاء ، وبغيره ، قال ابن الجزري : والوجهان صحيحان عنه .

واتفق القراء على الوقف بهاء السكت في سبع كلمات للرسم ، ولكنهم اختلفوا في اثبات تلك الهاء وصلًا ، وهي (يتسنه ، واقتده ، كتابيه ، حسابيه ، ماليه ، سلطانيه ، ماهيه) والرواية عن ابن محيصن بالحذف وصلًا في الجميع ، وعن يعقوب كذلك باستثناء (اقتده)^(٥٨) .

ثالثا : الوقف بحركة طويلة :

وهو الوجه الثالث من أوجه الوقف في اللغة الفصحى وهويلي في كثرة شيعه ؛ السكون ، وتمثل ظاهرة الوقف بحركة طويلة في عدة مواقع منها ، في الأسماء :

١ - المنون المنصوب : مثل : رأيت زيدا وخالدا . فالوقف عليه بفتحة طويلة ، تقول : رأيت زيدا ، وقد فسر النحاة هذه الظاهرة بأنها ابدال التنوين ألفا ، وهو ابدال متوهم إذ

(٥٨) راجع النشر ٢/ ١٣٤ ، ١٣٥ ، والإتحاف / ١٠٤ .

لا علاقة بين التنوين (وهو نون ساكنة) وبين الألف (وهي حركة طويلة) توجب التبادل بينهما .

ولعل الألف المزيدة رسماً في المنون المنصوب ، دون أخويه المنون المرفوع ، والمنون المجرور كانت إشارة للوقف عليه بالألف ، وهذه لغة أهل الحجاز ، وعليها عامة القراء .

وقد خالف عن هذه اللغة بعض القبائل ؛ فربيعة تقف على المنون المنصوب بالسكون كأخويه تقول :

رأيت زيد ، وجاء زيد ، ومررت بزيد ، وربما كانت فربيعة أكثر التماساً لأسباب الخفة في الوقف فعدلت عن الحركة في المنون المنصوب إلى السكون ، وأنشدوا للأعشى ميمون الذي ينتهي نسبه إلى فربيعة قوله :

إلى المرء قيس أطيل السرى وأخذ من كل حى عَصْمُ
وقد أغرت هذه الخفة البادية في لهجة فربيعة وشيوخها - أبا نواس فقال :

يبتنى في الصحن من مجلسهم للمصلين من الشمس ستر^(٥٩)
وفي الهمع لبشر بن أبي خازم الأسدي :

إلا حبذا غنم وحسن حديثها لقد تركت قلبي بها هائماً دنف^(٦٠)
وقد حمل النحاة ما جاء من هذا على الضرورة ، بل نعتوا هذه اللهجة بأنها رديئة^(٦١) .

وإذا كانت لهجة فربيعة قد وحدت بين المنصوب والمرفوع والمجرور منونا في الوقف بالسكون ؛ فإن قبيلة الأزدي .. إحدى القبائل اليمنية - قد وحدت بين الثلاثة في الوقف

(٥٩) راجع البيان والتبيين للجاحظ ٢/٢٢٨ .

(٦٠) انظر الهمع ٢/٢٠٥ .

(٦١) انظر شرح السيرافي ٥/٤٨٤ .

بحركة طويلة من جنس حركة آخر الكلمة فيقولون : جاء زيدو ، رأيت زيدا ، مررت بزيدي . وقد أشار إلى هذه اللغة ابن الأنباري ضمن وجوه الوقف على الأسماء ، وإن كان لم يرو عن أحد من القراء الوقف به^(٦٢) .

وقد وصف ابن الشجري لهجة الأزدي هذه بأنها رديئة ؛ ربما لأنها جرت على غير سنن الفصحى^(٦٣) .

٢ - المقصور : وهو إما أن يكون مرفوعاً أو مجروراً أو منصوباً مثل : هذه عصا ، نظرت إلى عصا ، رأيت عصا فإن الوقف عليه بحركة طويلة ، عبر عنها النحاة بالألف .

واختلفوا في تفسير هذه الألف ، فقال بعض النحاة تكون بدلا من التنوين في حالة النصب ، وفي حالة الجر والرفع هي التي تكون حرف الإعراب . وقال أبو عثمان المازني : هي في الأحوال الثلاثة بدل من التنوين . وهو على أية حال تفسير رفضه الصوتيون لفقدان العلاقة بين التنوين والألف .

والظاهرة من الناحية الصوتية حركة طويلة - وهي وجه من وجوه الوقف ، وقف بها الناطق لتعذر الوجهين الآخرين : (الروم ، والسكون) .

وقد يكون المقصور غير ممنون مثل : العصا ، الفتى ، أعمى ، حبلى ، أفعى ، والوقف عليه - في الفصحى - بالحركة الطويلة ، كحال وصله ، والنحاة في مثل هذا يجمعون على أن الألف في الوقف هي التي كانت في الوصل ؛ لأن التنوين لا يلحق هذا فيبدل منه .

غير أن بعض العرب يميلون عند الوقف بهذه الحركة الطويلة إلى اغلاق المقطع المفتوح بالسكون على أحد حرفي اللين (الياء أو الواو) أو بالهمزة ، وتعزوا كتب اللغة هذا الوجه من وجوه الوقف إلى طيء حيث جاء في (الهمع) للسيوطي أن طيئا كانت تنطق مثل هذا بالهمز ،

٦٢) انظر في اللهجات : أنيس / ١٤٧ ، الإيضاح / ١ / ٣٩٠ .

٦٣) انظر أمالي ابن الشجري / ١ / ٣٨٠ .

أو الياء ، أو الواو فيقولون : أفعأ ، وأفعى ، وأفعو ، وعصأ ، وعصى وعصو . ويفسر النحاة هذه الظاهرة بأن طيباً كانت تقلب الألف إلى همزة ، أو ياء ، أو واو . ولا سبيل عند الصوتيين إلى هذا القلب أو الإبدال لفقدان العلاقة بين الألف (الفتحة الطويلة) وهذه الأجناس الثلاثة .

وإنما يرى الصوتيون أن السبب في ظهور الهمزة مجرد الرغبة في إغلاق المقطع المفتوح عند الوقف هرباً من الوقف بحركة طويلة ، ويكاد يكون ذلك مطرداً عند طيء عند الوقف على الفتحة الطويلة فيقولون : هذه حبلاً ، ورأيت رجلاً هو يضر بها . وقد ذكر (اللسان) أن من أنواع الهمز (همزة الوقفة) في آخر الفعل لغة لبعض العرب نحو قولهم للمرأة : قولى ، وللرجلين : قولاً ، وللجميع : قولؤ ، وإذا وصلوا لم يهزوا ، ويهزون إذا وقفوا عليها . وهذه الهمزة أشبه (بهاء السكت) التي سبق الحديث عنها وهي صوت لا وظيفة له سوى إقفال المقطع^(٦٤) .

أما السبب في ظهور الواو أو الياء فكلاهما من أنواع المزدوج الناشئ عن الانزلاق بين حركتين : الفتحة إحداهما حين التقت مع الضمة علامة الرفع في مثل : (هذه أفعو) ، أو حين التقت مع الكسرة في مثل (نظرت إلى أفعى) وقد أتاح لهم ظهور المزدوج إمكانية الوقف عليه بالسكون ؛ وقد علل النحاة قلب الألف إلى همزة أو ياء أو واو بأن الألف حرف خفى ، ويزداد خفاء عند الوقف عليها حتى يظنها السامع كالمعدومة فيبدلونها حرفاً أظهر منها^(٦٥) .

وسواء أكانت الفتحة حركة خفية أو غير خفية ؛ فإن مرجع العدول عنها إلى غيرها من وجوه الوقف إنما هو الرغبة في إغلاق المقطع المفتوح لكراهة بعض العرب الوقوف عليه كذلك .

هذا . وقد رأينا ظاهرة الإغلاق قد تمثلت في اجتلاب همزة أو ياء ، أو واو وثلاثها معزوة

(٦٤) انظر اللسان ١٧/١ والخصائص لابن جني ١٧/٢ وسر الصناعة لابن جني ٨٤/١ .

(٦٥) انظر الشافية ٢٨٦/٢ .

إلى طيء ؛ ولا يعقل أن تكون هذه الأنماط الثلاثة المتباينة تجرى على الكلمة - وهي في حالة واحدة - وإنما المعقول أن يكون المزدوج الواوي مع المرفوع فيقولون : هذه أفَعُوْ ، وقد تسبب التقاء الفتحة والضمة في ظهوره ، والمزدوج اليائي مع المجرور فيقولون : نظرت إلى أفَعَىْ وقد تسبب التقاء الفتحة والكسرة في ظهوره . والهمزة مع المنصوب فيقولون : رأيت أفَعَا ، حيث يتعذر اجتلاب المزدوج .

وهذا التوزيع أحرى بالقبول لارتباط الظاهرة الصوتية فيه بأسبابها وهو منهج الصوتيين في تفسير الظواهر اللغوية على حين يجمع النحاة الصور المتباينة للظاهرة دون توضيح أو بيان .

وقد يعزز ما ذهبنا إليه من توزيع هذه الأنماط على أحوال الإعراب للكلمة ما رأيناه من إشارة النحاة إلى أن الألف - (الفتحة الطويلة) - إذا كانت في اسم غير متمكن ، وهو المبنى على الفتح مثل هؤلا ، وضعه ها هنا ، فالوقف عليه كالوقف على المتمكن بالألف . ومن العرب من يلحق الألف هاء فيقولون : هؤلاه ، وضعه ها هنا ، ولا يلحقون هذه الهاء آخر الاسم المتمكن (المعرب) لثلاثي يلبس بالإضافة حين تقول : عصاه ، أو حبلاه^(٦٦) ؛ فهم لا يجرون المبنى على ما جرى عليه المعرب من قلب الألف واوا ، أو ياء .

كما لا يتقضى ما ذهبنا إليه في هذا التوزيع ، ما وقفنا عليه في (المحتسب) لابن جني مما أنشده محمد بن حبيب :

إن لطيء نسوة تحت الغضى يمنعهن الله ممن طغى
بالمشرفيات وطعن بالقنى

فقد وقف على (طغى) بالياء ، ولا سبيل إلى الياء في الوقف عليها ، إذا لا سبيل إلى الكسرة في آخرها ، فحمل هذا على ضرورة القافية أمر مقبول ، ويبقى ما ذهبنا إليه صحيحا في كلمتي (الغضى ، والقنى) لأنها مجرورتان .

(٦٦) انظر الإيضاح العسدي / ٢٦ .

هذا . وقد ترك اختلاف النحاة في الألف الموقوف عليها - ظلالة على القراء ؛ فنرى ابن الأنباري يذهب في مثل قولك : نسأل الله هدى ، وفي قوله تعالى (سمعنا فتى) ٢١/٦٠ إلى أن الوقف على الألف المبدلة من لام الفعل ، والألف المبدلة من التنوين أسقطت اعتماداً على أن الألف الأولى تكفى عنها ، وذلك لأن الألف تقرب من الهمزة في المخرج - على حد تعبيرهم - فلما اكتفوا بالهمزة الأولى عن الثانية في مثل : آدم ، وآخر ، وشاء نشره على قراءة من يسقط إحدى الهمزتين - اعتمد على الألف الأولى وجعلت كالكافية من الثانية .

والأصل في الاسم : سمعنا فتيا ؛ فصارت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وسقطت الألف الأولى لسكونها وسكون التنوين ، فلما وقف على الاسم زال التنوين فرجعت الألف الأصلية المبدلة من الياء ، وسقطت المبدلة من التنوين . وهذا قول الكوفيين ، وإليه ذهب جماعة من البصريين .

وقال بعضهم الوقف في النصب على الألف المبدلة من التنوين ، والألف الأصلية هي المحذوفة ، واحتجوا بأن الساكنين إذا اجتمعا سقط الأول منها .

ورده ابن الأنباري بأن العرب تقول في الوقف : رأيت فتى فتميل الألف إلى الياء ، وألف النصب لا تمال فلا يقال : رأيت عمري في رأيت عمراً .

وقال أبو عمرو بن العلاء : همزة (أنشره) تكفى من همزة (شاء) وخالفه من قاس هذا على آدم ، فجعل الهمزة الأولى تكفى من الثانية^(٦٧) .

والعجيب في أمر هذا الخلاف أنه لا ثمرة له في الأداء الصوتي للوقف على الكلمة سواء اعتبرت الألف هي لام الكلمة ، أم بدلا من التنوين . فضلا عن أن هذا الخلاف ناشئ عن تصور خاطيء إذ يقوم على افتراض إبدال الألف من التنوين وهو تصور رفضه الصوتيون كما قدمناه - كما يفترضون التقاء ساكنين هما الألف والتنوين وسقوط الألف تخلصاً من التقاء

(٦٧) انظر الإيضاح لابن الأنباري ٤١٧/١ .

الساكنين ، وهو مفروض أيضا إذ الألف رمز حركة طويلة فهي حركة وليست صوتا ساكنا .

وكلمة (فتى) في منهج الدراسات الصوتية من الكلمات الثلاثية الأصل ، الثنائية المنطوق ، فهي في حال التعريف :

AL-Fata/i-a
Y

ومقطع الكلمة الأخير على هذا النحو مؤلف من حركات فقط ، وهو مقطع غير مألوف في العربية ، ووقع فيه المزدوج اليائي وهو يمثل لام الكلمة بين حركتين قصيرتين متماثلتين ، الأمر الذي لا يعين على بقاءه ، لذلك أسقطت اللغة العنصر الأصلي في الازدواج وهو الكسرة (i) وهو الذي ينشأ عنه الانزلاق - أي لام الكلمة ، فاتصلت الحركتان المتماثلتان قبله وبعده لتصبحا فتحة طويلة ، فصارت الكلمة :

Al-Fataa

بوزن (فعا) ثلاثية الأصل ، ثنائية المنطوق .

وفي حالة التنكير قصرت الفتحة الطويلة ، وأغلق المقطع بنون ساكنة فصارت الكلمة :

Fatan

وفي حالة الوقف عليه سقط التنوين ، ورجعت الحركة الطويلة إلى أصلها فصارت الكلمة :

Fataa

ومن أمال الحركة الطويلة وهي الفتحة - إلى الكسرة الطويلة فقد راعى الإشارة إلى المزدوج اليائي الممثل للام الكلمة ولا وجه لقياس كلمة (فتى) على كلمة (عمراً) إذ الألف في (عمراً) رسمت رمزا للتنوين فقط ، وليست أصلا من أصول الكلمة .

ولم يرد عن القراء خلاف في الوقف على المقصور - بحركة طويلة هي الألف منونا أو غير منون .

وقد جاءت الرواية عن رويس بأنه وقف على الألفاظ في مثل قوله تعالى : (يا ويلتي ،

يا حسرتي ، يا أسفي) بوجهين بالحركة الطويلة ، أو بإلحاق الحركة الطويلة هاء السكت^(٦٨).

كما جاءت الرواية عن بعض القراء بإمالة ألف المقصور للدلالة على أصلها كقوله تعالى (الهدى ، القرى ، فتى) أو زائدة رابعة فأكثر كما في قوله تعالى (موسى ، مجرى ، منتهى ، الأعلى ، الرجعي ، كسالى ، يتامى)^(٦٩).

وأشهر من عرف بالإمالة من القراء ، حمزة ، والكسائي وهما يمثلان قراء الكوفة ؛ تلك البيئة التي تأثرت بمن نزع إليها من قبائل وسط الجزيرة وشرقيها ، وأشهرها تميم ، وأسد ، وطىء ، ويكر بن وائل ، وعبد القيس ، وتغلب ، ولسان هذه القبائل الإمالة . وعن هذه القبائل أخذ حمزة والكسائي . وقد سئل الكسائي عن إمالة حركة ما قبل هاء التانيث ، فقال هذه طباع العربية وقد عقب الداني على هذا القول فقال : إن الكسائي أراد أن الإمالة لغة أهل الكوفة وهي باقية فيهم إلى الآن وهم بقية أبناء العرب .

ويقابل الإمالة الفتح الخالص وهو لسان القبائل العربية في غرب الجزيرة ، وأشهرها قبائل الحجاز كقريش ، والأنصار، وثقيف ، وهوازن ، وسعد بن بكر ، وكنانة ..

والفتح والإمالة صوتان من أصوات اللين سواء أكانا قصيرين أم طويلين ، غير أن اللسان مع الفتح يكاد يكون مستويا في قاع الفم ، فإذا أخذ في الصعود نحو الحنك الأعلى بدأ حينئذ ذلك الوضع الذي يسمى بالإمالة ، فإذا استمر اللسان في صعوده نحو الحنك الأعلى حتى يصل إلى أقصى ما يستطيع نشأ صوت اللين المعروف بالكسرة قصيرة أو طويلة . فهناك إذن بين الفتح والكسر مراحل لا مرحلة واحدة ، من أجل ذلك قسم القدماء الإمالة إلى نوعين : خفيفة ، وشديدة .

(٦٨) انظر الاتحاف / ١٠٤ .

(٦٩) راجع الكشف / ١٧٧ .

هذا . مع ملاحظة أن الفتح ، والإمالة لهجتان ، ولكل لهجة قبائلها كما قدمنا ، ولا تستطيع قبائل الإمالة أن تفتح ، ولا قبائل الفتح أن تميل .

أما أمر الجواز فيهما إنما يرجع إلى اختيار القارئ الآن ، فله أن يفتح أو يميل وهو يستطيعهما بالتعلم والمران^(٧٠) . .

٣ - المنقوص : وهو إما أن يكون مرفوعا ، أو مجرورا ، أو منصوبا ؛ منونا ، أو غير منون مثل : هذا قاضٍ وذاك غازٍ ، ومررت بعمٍ ، وشجٍ ؛ فالوقف على هذا في الرفع والجر بالسكون تقول : جاء قاضٍ ، وهذا غازٍ ، ومررت بعمٍ ؛ وهو منهج الفصحى .

وهناك قوم من العرب إذا وقفوا على هذا قالوا : هذا قاضى ، وذاك غازى - بحركة طويلة ، والنحاة يرون الأول أكثر وأقيس .

أما غير المنون نحو : هذا القاضى ، وأهبت بالداعى فالوقف عليه بالياء أي بالحركة الطويلة .

ومن العرب من يحذف الياء ويقف بالسكون فيقولون : هذا القاض ، وأهبت بالداع . والأول عند النحاة أكثر وأقيس .

أما المنصوب المعرف مثل : رأيت القاضى ، وأجبت الداعى ، فالوقف عليه بالكسرة الطويلة ، وقد سبقت إشارتنا إلى كيفية ذلك .

والنكرة حال النصب مثل : رأيت قاضيا ، وأجبت داعيا فالوقف عليه بالألف - أي الفتحة الطويلة - شأنه في ذلك شأن الصحيح .

وحمل النحاة المنادى منه مثل : يا قاضى ، ويا غازى ، على المعرف من إثبات الياء -

(٧٠) راجع في اللهجات العربية : د . أنيس / ٦٠ - ٧٠ .

الكسرة الطويلة - لأنه موضع لا يلحق فيه التنوين ، فصار بمنزلة ما دخله الألف واللام .

ومن العرب من يحذف فيقول : يا قاضٍ وقفًا بالسكون .

هذه قواعد النحاة ، أما أداء القراء فقد جعلوا الياءات أواخر الكلم من قبيل واحد سواء
أكانت هذه الياء لام المنقوص ، أو ياء المتكلم ، أو ياء الفعل المعتل .

فمن ياءات المنقوص المحذوفة رسماً قوله تعالى : (ظن أنه ناج) ١٢/٤٢ ، (الزانية
لا ينكحها إلا زان) ٢٤/٣ ، (إن ما توعدون لآت) ٦/١٣٤ ، (وما عند الله باق)
١٦/٩٦ ، (فمنهم مهتد) ٥٧/٢٦ ، (ومن فوقهم غواش) ٧/٤١ ، (فاقض ما أنت
قاض) ٢٠/٧٢ ، (فمن اضطر غير باغ) ٧/١٧٣ ، (فماله من هاد) ١٣/٢٣ ، (يوم
يدع الداع) ٥٤/٦ ، (وله الجوار ..) ٥٥/٢٤ ، (يوم يناد المناد) ٥٠/٤١ ،
(أجيب دعوة الداع) ٢/١٨٦ ، (مهطعين إلى الداع) ٥٤/٨ .

ومن ياءات المتكلم في الأسماء المحذوفة رسماً (يا قوم اعبدوا) ٧٠/٦٥ ، (رب
ارجعون) ٢٣/٩٩ ، (يا عباد فاتقون) ٣٩/١٦ ، (فكيف كان عقاب) ١٣/٣٢ ،
(وخاف وعيد) ١٤/٤ ، وفي الأفعال المحذوفة رسماً قوله تعالى :

(أن يهدين) ١٨/٢٤ ، (لا إله إلا أنا فاعبدون) ٢١/٢٥ ، (وأنا ربكم فاتقون)
٢٣/٥٢ ، (يطعمني ويسقين) ٢٦/٧٩ .

ومن ياءات الفعل المعتل المحذوفة رسماً قوله تعالى : (وسوف يؤت ..) ٤/١٤٦ ،
(علينا ننج ..) ١١/١٠٣ ، (يوم يأت ..) ١١/١٠٥ ، (ما كنا نبغ ..)
١٨/٦٤ ، (فما تغث ..) ٥٤/٥ ، (والليل إذا يسر) ٨٩/٤ .

وقد اختلف القراء في إثبات هذه الياءات ، وحذفها ، ويعنى إثباتها الوقف عليها بحركة
طويلة ، ويعنى حذفها الوقف عليها بالسكون .

وهذا الخلاف فيما عدا ياء المتكلم في المنادى فإن القراء مجتمعون على حذفها في الوصل والوقف . وما عدا ذلك فلهم فيه أصول :
= فنافع ، وأبو عمرو ، وحزمة ، والكسائي ، وأبو جعفر لا يثبتون الياء وقفا ؛ وهذا يعني أنهم يقفون عليها بالسكون مراعاة للرسم .
= أما ابن عامر ، وعاصم ، وخلف فيحذفون الياء وصلا ووقفا ؛ وهذا يعني أنهم يقفون عليها بالسكون أيضا والوقف بالسكون على هذا كله لهجة هذيل . .
= أما ابن كثير ، وهشام ، ويعقوب فيثبتون الياء وصلا ، ووقفا ؛ وهذا الوقف على لغة أهل الحجاز^(٧١) .

هذا مع ملاحظة أن ما رسم بالياء منها باتفاق في جميع المصاحف ؛ فإن القراء جميعا يثبتونها وصلا ووقفا ، وهذا يعني الوقف عليها بحركة طويلة^(٧٢) .

كما يلاحظ أيضا أن الياءات المحذوفة رسما من رءوس الآيات فجميع القراء على حذفها في الوصل والوقف ، وهذا يعني الوقف عليها بالسكون ؛ إلا عيسى بن عمر فإنه كان يحذفها في الوقف ، ويثبتها في الوصل . وذكر ابن الجزري عن يعقوب أنه يثبتها وصلا ووقفا على أصله^(٧٣) .

وبقى في ختام هذا المبحث أن نلخص أقوال النحاة في الفعل المعتل الآخر نحو (رمى يرمى ، غزا يغزو ، سعى يسعى) فالوقف عليه باثبات هذه الحروف - أي الوقف عليه بحركة طويلة .

وما جاء منه في القرآن محذوف الآخر رسما كقوله تعالى : (ويدع الإنسان) ، (ويمح الله الباطل) ، (ويدع الداع) ، (سندع الزبانية) فقد وقف عليه يعقوب بالواو - أي بحركة

(٧١) انظر النشر ١٨٢/٢ ، والإتحاف / ١١٣ .

(٧٢) انظر الاتحاف / ١١٧ .

(٧٣) راجع الإيضاح لابن الأنباري ٢٥٧/١ ، والنشر ١٩٠/٢ .

طويلة ، ووقف عليها الآخرون بالحذف - أي بالسكون اتباعا للرسم .

وإذا حذف أو آخرها للجزم ، أو البناء للأمر فالوقف على وجهين : بالسكون على ما قبل آخره رسماً مثل : اغز ، لم يغز ، ارم ، لم يرم ، اسع ، لم يسع .

ومن العرب من يلحقه هاء السكت كما تقدم فيقول : اغزه ، لم يغزه ، وقد يجب الإلحاق في مثل : قه وعه مما بقى على حرف واحد .

ولم يرد منه في القرآن موقوفا عليه بالهاء سوى قوله تعالى : (لم يتسنه) ، (فبهدهم اقتده) ..

المراجع الأساسية

مرتبة حسب ورودها في البحث

- ١ - النشر في القراءات العشر : لابن الجزرى
- ٢ - منار الهدى في الوقف والابتداء : للأشموني
- ٣ - الإقتان في علوم القرآن : للسيوطي
- ٤ - تفسير : الكشاف : للزخشري
- ٥ - تفسير : زاد المسير : لابن الجوزى
- ٦ - إيضاح الوقف والابتداء : لأبي بكر بن الأنباري . تحقيق د . محيي الدين رمضان
- ٧ - شرح المفصل : لابن يعيش
- ٨ - علم اللغة : للدكتور كمال بشر
- ٩ - الكشف عن وجوه القراءات : لمكي بن أبي طالب . تحقيق د . محيي الدين رمضان
- ١٠ - تحاف فضلاء البشر : للبننا الدمياطي
- ١١ - ظاهرة الإعراب : للدكتور أحمد باقوت
- ١٢ - التكملة (الإيضاح العضدي) : لأبي علي الفارسي . تحقيق د . حسن الشاذلي فرهود
- ١٣ - اللهجات العربية في التراث : للدكتور أحمد علم الدين الجندي

- ١٤ - تفسير البحر المحيط : لأبي حيان
١٥ - إملأ ما من به الرحمن : لأبي البقاء العكبري
١٦ - الكتاب : لسيبويه
١٧ - القراءات في ضوء علم اللغة الحديث : للدكتور عبد الصبور شاهين
١٨ - في اللهجات العربية : للدكتور ابراهيم أنيس
١٩ - الخصائص : لابن جنى
٢٠ - سر الاعراب : لابن جنى

واعلم أن كل العلوم شريفة ، ولكل علم منها فضيلة ،
والإحاطة بجميعها محال ، قيل لبعض الحكماء ، من يعرف
كل العلوم ؟ فقال : كل الناس ، وروي عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قال : « من ظن أن للعلم غاية ، فقد بخسه
حقه ، ووضعه في غير منزلته التي وصفه الله بها ، حيث يقول
: « وما أوتيتم من العلم إلا قليلا » .